مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها

الموقع الإلكتروني: https://uqu.edu.sa/jll

ما رفضه ابن عطية من تنظير المفردات والتراكيب في المحرر الوجيز «دراسة تحليلية»

Ibn Atiyyah's Rejection of Lexical and Syntactic Theorization in 'Al-Muharrar Al-Wajiz' An Analytical Study

د. مقبل بن علي الدعدي

أستاذ اللغويات المشارك بجامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

Dr. Mogbel bin Ali Al-Dadi

Associate Professor of Linguistics at Umm Al-Qura University, Saudi Arabia.

تاريخ التقديم: 17/11/2022 تاريخ ارسال التعديلات: 12/5/2023 تاريخ القبول:18/5/2023

Received:17/11/2022 Revised:12/5/2023 Accepted: 18/5/2023

الملخص: يُعنى البحث برصد التنظيرات التي رفضها ابن عطية في كتابه (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز)، ومحاولة تفسير ذلك الرفض، بعد جمع التنظيرات، وترتيبها حسب ورودها في التفسير، وبعد قسمتها إلى قسمين: الرفض المعلل، والرفض غير المعلل. وقد عُني البحث بمجموعة من التساؤلات البحثة، التي انبثقت من مشكلة البحث، وكان الباحث يفترض افتراضين متقابلين: الأول: دقة ابن عطية، والوقوف على الفرق بين المنظّر له والمنظّر به وراء رفضه لتلك التنظيرات، والثاني: تكلّف ابن عطية هو سبب هذا الرفض، ويسعى بأدواته المنهجية، واطّلاعه على أصول المسائل وفروعها، والفروقات بين التنظيرات تأييد أحدهما، أو الجمع بينهما. وفي نهاية البحث وصل الباحث إلى مجموعة من النتائج منها: إنّ أهم أسباب رفض التنظيرات تعود إلى: – حمل الآيات على الأحسن، وعلى المطّرد من كلام العرب دون القبيح والشاذ. – اختلاف التوجيه والتقدير، فقد يختار ابن عطية قولًا في أحد المثالين دون الآخر. – مراعاة اختلاف النوع بين النظير والمنظّر به. – اعتبار الاختلاف المعنوي بين النظير والمنظّر به، والاعتداد بالتباين الدلالي بينهما. – إنّ لبعض التنظيرات وعدمها أثرًا في تفسير الآيات، وفي معاني التراكيب، واختيار التأويلات التي يحتملها السياق اللغوي، وأخرى لم يكن لها أثر في المعنى .

الكلمات المفتاحية: التنظير، ابن عطية، المحرر الوجيز .

Abstract:

Waraqah, the research is concerned with observing the conceptualizations rejected by Ibn Attia in his book (Al-Muharrir al-Wajeez fi Tafsir al-Kitab al-Aziz) and attempting to explain that rejection. This is done after collecting the conceptualizations, arranging them according to their occurrence in the interpretation, and dividing them into two parts: justified rejection and unjustified rejection. The research delves into a set of research questions that emerged from the research problem. The researcher assumes two opposing positions: first, Ibn Attia's accuracy and his differentiation between the conceptualization under examination and the conceptualization being used, leading to his rejection of certain conceptualizations. Second, the assumption that Ibn Attia's mandate is the reason for this rejection. He utilizes methodological tools, his knowledge of the origins of issues and their branches, and the distinctions between conceptualizations to either support one of them or combine them. At the end of the research, the researcher arrives at several results, including the most significant reasons for rejecting conceptualizations: verses supporting the best and sustained from the Arabic words, excluding the ugly and the odd; differences in guidance and appreciation, where Ibn Attia may choose a saying in one of the two examples without the other; consideration of the difference in type between the conceptualization under examination and the conceptualization being used; consideration of the moral difference and semantic contrast between the conceptualizations under examination and those being used. Additionally, some conceptualizations and their absence have an effect on the interpretation of verses, the meanings of structures, and the choice of interpretations possible in the linguistic context, while others have no effect on the meaning.

Keywords: Theorization, Ibn Atiyyah's, Muharrar Al-Wajiz.

معلومات التواصل : د. مقبل بن علي الدعدي

البريد الالكتروني الرسمي : madady@uqu.edu.sa

Doi: https://doi.org/10.54940/ll76974531

1658-8126 / © 2023 by the Authors.

Published by ***J. Umm Al-Qura Univ. Lang. Sci. and Lit.***

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، أما بعد:

فإن من العلومِ التي شاركت في دراسة العربية وتحليلها، وأسهمت في كشف دقائقها وأسرارها علمَ التفسير؛ لأن المفسّرَ يُعنى بنصٍ عربي منجَز معجِز، نزل على معهود العرب في كلامها، كما قال الله عز وجل: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [إبراهيم:٤].

وهو يمثل الذروةَ في الكلام بالعربية، ويُعد أعلاها وأفصحها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن القرآنَ الكريم كتابُ تشريع، تُستنبطُ منه الأحكام، وتتعلق به كثيرٌ من قضايا المسلم التعبدية وغير التعبدية، وقد أمر الله عز وجل بتدبره، وتكرار النظر فيه قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾ [النساء:٨٢]. وقال جل وعز: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ﴾ [محمد:٢٤].

وهذان الوجهان: الانطلاق من الاعتقاد بالتعامل مع أفصح نصّ عربيّ، ووجوبُ تأملِ القرآن، والبحث عن مراد الله عز وجل، والكشف عن معانيه، لهما أثرهما في منهجية المفسرين، فالمفسِّر ينظر في القاعدة ولا يهملُ تنزيلَها على الواقع اللغوي، واستثمارها فيه، ويلحظُ الأصولَ من غير إغفال تفريعاتها، ويتأملُ المفردةَ في تركيبها، والتركيبَ في سياقه؛ من أجل الوصول إلى المعنى المراد، ومن هنا تُعد كتب التفسير رافدًا لا يستغني عنه اللغوي.

وإنّ من التفاسير التي اعتنتْ بالجانب اللغوي تأصيلا وتخريجا وترجيحا تفسير (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) لأبي محمد عبد الحق ابن عطية الأندلسي، ومما لفت نظرَ الباحث أثناء مطالعة هذا التفسير رفضُه بعضَ ما ينظِّر به العلماءُ الظواهرَ اللغوية، معلِّلًا رفضه أحيانًا، وغير معلِّل في أحيان أخرى، ولا ريب أنَّ مثل هذه المواقف تعدُّ ميدانًا خصبًا للبحث والمناقشة؛ ففي اختلاف آراء العلماء بين الرفض والقبول، وما يصاحب ذلك من إبداء الحجج والبراهين، مادةٌ ثريَّةٌ يمكن التعرُّف بها على منطلقاتهم، ومقاصدهم وطرائقهم في التفكير.

ومن هنا فقد رأى الباحثُ أنَّ في جمع المواضع التي رفض فيها ابنُ عطيَّة تنظيرات العلماء لبعض الظواهر اللغوية، وفي محاولة تفسير موقف ابن عطية، ومناقشة رأيه في كلٍّ، واختبار تعليلاته التي قدَّمها، والاجتهاد في معرفة علَّة رفضه للتنظيرات التي لم يعلِّل لرفضها؛ ما يمكن أن يُعدَّ إضافة علميَّة لهذا الحقل من العلم، على الوجه الذي فسَّرناه من قبل من مراعاة للسياق، والاجتهاد في توضيح الفروقات التركيبية.

مفهوم التنظير:

يقول ابن فارس عن مادة (نظر) هي: «أصل صحيح يرجع فروعه إلى معنى واحد وهو تأمل الشيء ومعاينته...[و] هذا نظير هذا، من هذا القياس ; أي إنه إذا نظر إليه وإلى نظيره كانا سواء»[١].

وهذا المعنى اللغوي هو المقصود بالتنظير في هذا البحث؛ إذ يتوافق واستعمالَ العلماء له، يقولون: هذا نظير كذا، أي: هما سواء في الحكم، أو كانا من باب واحد.

ومن التعبيرات عن هذا المعنى قولهم: هذا مثل هذا، يقول ابن فارس عن مادة (مثل): «أصل صحيح يدل على مناظرة الشيء للشيء. وهذا مثل هذا، أي نظيره، والمثل والمثال في معنى واحد»[٢].

وقد استعمل ابنُ عطية كلا التعبيرين، كما سيأتي في البحث.

مشكلة البحث:

من عادةِ العلماء التنظيرُ لبعض تراكيب اللغة ومفرداتها، والتمثيل لها بما يشبهها، يقولون: وهذا نظير ذاك، ومثله كذا، وقد رفض ابنُ عطية مجموعةً من تلك التنظيرات التي جاءت في كتب التفسير، ومشكلة البحث تنطلق من محاولة تفسير رفض ابن عطية تلك التنظيرات، والكشف عن الفروقات بين المنظّر له والمنظّر به من وجهة نظر ابن عطية.

أسئلة البحث:

سؤالُ البحث الرئيس هو مشكلة البحث السابقة، ما العلة في رفض ابن عطية تلك التنظيرات عقدها بعض العلماء؟

وتتفرع عنه الأسئلة التالية:

- هل فسّر ابنُ عطية علةَ رفضه؟
- يتعلق الرفضُ بالنظير أم بالتنظير، بالمثال أم بالتمثيل؟
- ما الأثرُ الذي يترتب على القول بالتنظير، والقولِ برفضه؟
- هل يُعد ابنُ عطية متكلِّفا في رفض التنظيرات؟
- هل لتعلقِ التنظيرات بالقرآن الكريم أثرٌ في الرفض؟
- ما موقفُ أصحابِ التفاسير المتأخرة عن (المحرر الوجيز)، والمعتمدةِ عليه من رفض ابن عطية تلك التنظيرات؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى حلِّ الإشكال، وإجابةِ الأسئلة السابقة.

فرضية البحث:

يفترضُ البحثُ دقةَ ابنِ عطية في البحث عن الأولى من التنظيرات، واللائق بالقرآن الكريم، ويفترض استبعاد كلّ ما يظهر فيه أدنى اختلافٍ بين النظير والمنظّر به، وكذلك لا يستبعد البحثُ الفرضيةَ المقابلة التي ترى ابنَ عطية متكلفًا، فالنظير لا يلزم تطابقه الكامل مع المنظّر به.

الدراسات السابقة:

هناك مجموعةٌ من الدراسات المتعلقة بالتنظير، منها:

- أثر النظير في توجيه التراكيب القرآنية النحوية في الكشاف للزمخشري لعيسى حسان عبد الحميد أبو سرور، رسالة دكتوراه من جامعة مؤتة، إشراف يحيى العبابنة: تحدث فيها الباحثُ عن التنظيرِ في كتابِ الكشاف

على المستوى النحوي، وقد قسَّم المادةَ العلمية إلى الأبواب النحوية بعد فصلٍ تحدث فيه عن التنظيرِ لغة واصطلاحا.

– النظير ودوره في توجيه القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، لعلاء الدين البحلوز، رسالة ماجستير من جامعة مؤتة، إشراف يحيى العبابنة: يهدف الباحث إلى تحديد أثر التنظير في تخريج القراءات وتوجيهها، وقد قسّم الدراسةَ إلى: النظير من القرآن، والنظير من كلام العرب النثري، والنظير من الشعر.

– النظير القرآني بين الاتفاق والاختلاف: دراسة نحوية في ضوء القراءات السبع من طريق الشاطبية، السيد إبراهيم سليم، مجلة معهد الشاطبي، مج١٢، ع٢٤: تتبع فيه اللفظ الذي ورد في أكثر من موضع، في تراكيب متشابهة، يتفق القراء على النظير في أحدها، ويختلفون في النظير في غيره، وقد وقف على التوجيهات الإعرابية التي حاولت تخريج هذا الاختلاف.

وثمة دراسات أخرى تتعلق بالتنظير، وأثره في التقعيد، والاعتداد به، وجمع النظائر، مثل: النظير وعدمه في العربية لعبد الفتاح الحموز، أوجه التنظير عند ابن جني، محمد العمري.

وتتفرد هذه الدراسة من جهتين:

من جهة الموضوع ومن جهة المادة، فالموضوع يُعنى بنقد التنظير ورفضه، والمادة محددة بتفسير المحرر الوجيز.

منهج البحث:

يعتمدُ البحث المنهج الوصفي منهجًا للدراسة والتحليل، يصل به إلى تحقيق الأهداف من حل الإشكالات، وإجابة التساؤلات.

منهج البحث الإجرائي:

– جمع التنظيرات المرفوضة.

– ترتيبها وفق ورودها في القرآن الكريم، باعتبار النظير.

– ترتيب كل مسألة وفق الآتي: (المنظّر له وهو المثال الأول، أو الشبيه – المنظّر به وهو المثال الثاني، أو المشبه به – مناقشة المسألة – رأي الباحث في التنظير).

– ليس البحث معنيّا ببحث الأقوال المتعلقة بالآية وتفسيرها ومناقشتها، البحث يُعنى بالتنظير فقط، وما تعلَّق به من أقوال.

وبعد جمع المسائل رأيت تقسيمها إلى مبحثين:

المبحث الأول: الرفض المعلل.

– المسألة الأولى:

المنظّر له: قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتُحَآجُّونَنَا فِى ٱللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَلَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُخْلِصُونَ ۝١٣٩ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ كَانُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ۗ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة:١٣٩-١٤٠]. قراءة ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم (أم تقولون)، عطف على الاستفهام المتقدم في (أتحاجّونا)، وقراءة ابنِ كثير ونافع وأبي عمرو (أم يقولون إنّ إبراهيم)[٣].

وهي المقصودة في البحث.

المنظّر به: أتقوم أم يقوم عمرو؟

وقد مثّل بعضُ النحويين –كما نقل الطبري – لقراءة الياء: (أتحاجوننا...أم يقولون) بجملة: (أتقوم أم يقوم عمرو)[٤].

والسؤال هنا ما نوع (أم) أتعد متصلة أم منقطعة؟

ثم إذا كانت متصلةً، كيف يُوجّه اختلاف الجملتين قبل أم وبعدها، ففي (أتحاجوننا) خطاب، وفي (يقولون) غيبة؟

وقد اختلف العلماءُ في توجيه القراءة، فمنهم من عدّها منقطعةً بمعنى، بل، ومنع عدّها متصلةً كالزمخشري[٥]، ومنهم من جوّز عدّها متصلةً، واختارَ عدّها منقطعةً كأبي حيان[٦].

فالفرق بين الزمخشري وأبي حيان في تجويز عدّ (أم) متصلة، فالزمخشري يمنع وأبو حيان لا يمنع ذلك، مع اختياره القطع.

والذي يتصل بالبحث القول بأنها متصلةٌ، وهي مثل: (أتقوم أم يقوم عمرو).

وقد انتقد ابنُ عطية هذا التمثيل، وذكر أنّه غيرُ جيد، معلّلًا ذلك بأن القائلَ في المثال واحدٌ، والمخاطبَ واحدٌ، وفي الآية القولُ من اثنين، والمخاطبُ مختلفان[٧]، يعني: المتكلم بالجملتين ما قبل (أم) وما بعدها في المثال واحد، والمخاطب كذلك واحد، فالمعادلة هنا وقعت بين قيام المخاطب وقيامِ عمرو، وأما الآية فقائل:

(أتحاجوننا) هو الرسول صلى الله عليه وسلم، وقائل: (أم يقولون) هو الله عز وجل، والمخاطبُ في (أتحاجوننا) اليهود والنصارى، وفي (أم يقولون) الرسول صلى الله عليه وسلم وأمته[٨].

وأما تخريجُ المتصلةِ عند ابن عطية فإنها معادلة لهمزة الاستفهام على المعنى لا على اللفظ، أي: أيحاجون أم يقولون يا محمد[٩]. وبهذا التقدير يكون القائلُ واحدًا والمخاطبُ واحدًا في الجملتين.

هذا وقد يمكن تخريج أم المتصلة على الالتفات من الخطاب إلى الغيبة، وهذا توجيه أبي حيان[١٠].

والالتفات باب واسع في العربية، وشواهده ظاهرة في القرآن وكلام العرب.

فالخلاصة أنّه يجوز عدّ (أم) متصلةً عند ابن عطية على المعنى، وعند الزمخشري على الاتفات، غير أنّه يبقى – من وجهة نظري – الافتراق بين الآية والمثال قائما، وهذا يدل على نظر دقيق من ابن عطية في الفرق بين التراكيب المتشابهة.

– المسألة الثانية:

المنظّر له: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ [آل عمران:١٠٩].

المنظّر به:

لا أرَى المَوْتَ يَسْبِقُ الموتَ شَيءٌ * نَغَّصَ المَوْتُ ذا الغِنى والفَقِيرا[١١]

يرى ابنُ عطية أن بين الآية والبيت الشعري اتفاقًا واختلافًا، أما الاتفاق ففي قصد فخامةِ الكلام، وأما الاختلاف، فيعود إلى كون الاسم الظاهر في الآية تكرر في جملتين مختلفتين في المعنى، والحالة هذه تحسنُ فيها تكرارُ الاسم الظاهر ولو تعددت الجمل، وأما البيت فالكلام في معنى واحد والعرف – وفق تعبيره – يقتضي الضمير[١٢].

قد ذكر ابنُ عطية في هذه المسألة مصدرين:

الأول: الطبري الذي حكى الخلافَ بين أهلِ البصرة وبعضِ الكوفيين في عدِّ الآية نظيرَ البيت، فالبصريون يقولون بالتنظير، وبعضُ نحويي الكوفة يخالفونهم، واختار الطبري القولَ الثاني المؤيد لقول الكوفيين[١٣].

الثاني: الزجاج الذي أشار إلى أن من سنن العرب إعادةَ اللفظ مظهرا غير مضمر عند ذكر المعنى الفخم، والمعظّم في النفوس[١٤].

وقد وافق ابن عطية الزجاجَ في القصد إلى الفخامة، ووافق الطبري في تحفظه على التنظير[١٥].

ومن قبل الزجاج قد أورد الأخفش هذا البيت في سياق حديثه عن آية آل عمران، وتفسير التكرار[١٦].

والذي ظهر لي بعد تتبع المسألة بشاهدها المذكور (المنظّر به هنا)[١٧][١٨][١٩] أن في التنظير نظرًا فعلًا، ففي البيت الشعري أعاد الظاهرَ في جملة واحدة، وليست كذلك الآية.

هذا وقد ساقَ سيبويه البيتَ شاهدًا على جواز نصبِ المظهر – فجملةُ يسبق الموت مفعول ثان لأرى – بعد أن اختار الرفعَ على الاستئناف فيما عدا البيت، فيصبحُ الكلام من جملتين، وإعادةُ الاسم في كلامٍ مكوّنٍ من جملتين حسنٌ، بخلاف إعادته في جملة واحدة فهو قبيحٌ، والآيةُ مكوّنةٌ من جملتين، فحسُن فيها إعادة الظاهر، والشاعر أعاد الظاهر في جملة واحدة فقبح[٢٠]، ولا ينظّر لما حسُن بما قبُح، و«كتاب الله عز وجل لا توجَّهُ معانيه وما فيه من البيان، إلى الشواذ من الكلام والمعاني، وله في الفصيح من المنطق والظاهر من المعاني المفهوم، وجهٌ صحيح موجودٌ»[٢١].

والقول بالتنظير هنا ورفضُه لا يؤثرُ في تفسير الآية، وإنما المسألةُ متعلقةٌ بالجودة والحسن في لغة العرب، ففي الآية تكرار حسن؛ لأنه في جملتين، وفي البيت تكرار غير حسن؛ لأنه في جملة واحدة.

– المسألة الثالثة:

المنظّر له: قوله تعالى: ﴿قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُل لِّلَّهِۚ كَتَبَ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَۚ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [الأنعام:١٢].

المنظّر به: مررت بك زيد.

من التوجيهات الإعرابية لقول الله عز وجل (الذين خسروا)، أنّها في موضع رفع على الابتداء، وهذا التوجيه لا إشكال فيه، وقيل إنّها بدلٌ من ضمير الخطاب في قوله: (ليجمعنكم)، فهو بدلُ الظاهر من المضمر المخاطب، وهذا التوجيه فيه إشكالية بدل الظاهر من المضمر المخاطب، وقد منعه البصريون مالم يكن توكيدا أو بعضا من كلّ أو اشتمالا، وأجازه الكوفيون والأخفش، ويستدلون بهذه الآية على الجواز، واحتج المانعون بأن الغرضَ من البدل مزيدُ بيان، وضميرُ المخاطب في غاية الوضوح، وكذلك الشأن في ضمير التكلم، فلا فائدة في مثل: مررت بك زيد، و(الذين) في الآية عند المانعين مرفوعة على الاستئناف كما ذكرتُ من قبل، والمسألة بتفصيلاتها في كتب النحو، مثل: شرح المفصل[٢٢]، شرح الكافية[٢٣]، توجيه اللمع[٢٤]، همع الهوامع[٢٥].

وقد رد المبرد إعراب (الذين) في الآية بدلا؛ لأنه مثل: مررت بك زيد، وهذا أصل مسألة البحث هنا التنظير بين الآية، والمثال، هذا التنظير الذي رفضه ابن عطية؛ لأن الثاني في المثال لا فائدة فيه، وأما الآية ففي البدل فائدة، فقوله (ليجمعنكم) صالحٌ لمخاطبة الناس كافة، وقوله (الذين) يفيد أنهم مختصون بالخطاب هنا، والاختصاص على جهة الوعيد، ويجيء على بدل بعضٍ من كلٍّ[٢٦].

هذا ما يتعلق بوجهة نظر ابن عطية في هذا التنظير، ولكنّ أبا حيان عدّ كلامَ ابن عطية متناقضا، فقوله يصلح لمخاطبة الناس كافة يدل على أن البدل بعضٌ من كلٍّ، وقوله أفاد البدل اختصاص الخطاب يدل أنه بدلُ كلٍّ من كلٍّ[٢٧].

والذي يظهر أنّ ابن عطية غير متناقض، فالبدل إن كان بعضًا من كلٍّ فهو من المخصصات، فعموم الخطاب خُصص بالبدل (الذين)[٢٨].

وخلاصة القول في هذا التنظير: بين الآية والمثال اختلاف، ففي الآية إبدالُ الظاهر من المضمر بدل بعض من كلٍّ، وهو جائز؛ لأنه يضيف معنى، ويزيد بيانا، وأما المثال فإبدال الظاهر من المضمر بدل كلٍّ من كلٍّ وفي جوازه الخلاف المعروف، والمذكور في صدر المسألة.

– المسألة الرابعة:

المنظّر له: قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قَالَتۡ أُمَّةٞ مِّنۡهُمۡ لِمَ تَعِظُونَ قَوۡمًا ٱللَّهُ مُهۡلِكُهُمۡ أَوۡ مُعَذِّبُهُمۡ عَذَابٗا شَدِيدٗاۖ قَالُواْ مَعۡذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ﴾ [الأعراف:١٦٤].

المنظّر به: قول الرجل لرجل معذرة إلى الله وإليك من كذا.

في قوله تعالى: (معذرة) قراءتان:

القراءة الأولى: بالرفع، وهي قراءة الجمهور، فـ(معذرة) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: قولنا معذرة، أو وعظنا معذرة، يقول سيبويه: «لم يريدوا أن يعتذروا اعتذارا مستأنفا من أمر ليموا عليه، ولكنهم قيل لهم:

«لم تعظون» قوما؟ قالوا: موعظتنا معذرة إلى ربكم»[٢٩].

القراءة الثانية: بالنصب، وهي قراءة حفص عن عاصم، وعيسى بن عمر وطلحة بن مصرف، و(معذرة) بالنصب تحتمل الأوجه الآتية:

الأول: مفعول لأجله، وكأن التقدير: وعظناهم من أجل المعذرة إلى الله.

الثاني: على المصدرية، وكأن التقدير: نعتذر معذرة.

الثالث: مفعول به لـ(قالوا)[٣٠].

وقد عدّ أبو علي الفارسي حجة من نصب (معذرةً) قول سيبويه: لو قال رجل لرجل معذرة إلى الله، وإليك من كذا وكذا لنصب، والآية مثله[٣١].

ويرى ابن عطية أن بين المثال والآية اختلافًا، ففي المثال الرجل القائل يعتذر عن نفسه، وأما في الآية فالناهون من بني إسرائيل يعتذرون عمن وقع في المعصية[٣٢].

والذي يبدو لي أنّ قول ابن عطية فيه نظر من وجهين:

الوجه الأول: الآية تحتمل أن الاعتذار عن أنفسهم، بعد أن عجزوا عن تغيير المنكر، وانتقالهم إلى إنكاره باللسان، ووعظ العاصين.

الوجه الثاني: يحتمل أن يكون الاعتذار في المثال عن غير المتكلم، كأن يقول الرجل للرجل: معذرة إليك من فعل كذا، وصاحب الفعل ممن يتصل بالمتكلم.

وخلاصة الأمر أن الآية والمثال تحتملان أن يكون الاعتذار عن المتكلم، وعن غيره.

– المسألة الخامسة:

المنظّر له: قوله تعالى: ﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْۚ وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ [يونس:٨٣].

المنظّر به: قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَاۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ [يوسف:٨٢].

قد اختلف العلماءُ في ضمير (ملئهم)، وتعددت أقوالُهم، ومن أشهر تلك الأقوال[٣٣]:

الأول: الضمير يعود إلى الذرية، والمعنى: على خوف من فرعون، وخوف من الذرية، الذين كانوا ضد موسى عليه السلام ممن كان أبوه من الأقباط، وأمه إسرائيلية، وهذا الوجه اختاره الطبري[٣٤].

الثاني: الضمير يعود إلى قومه، سواء أقلنا الضمير في قوم يعود إلى فرعون أي: ملأ قوم فرعون، أو إلى موسى أي: ملأ قوم موسى، والقول بعود الضمير إلى فرعون اختاره ابن عطية[٣٥]، والثاني اختاره أبو حيان[٣٦].

القول الثالث: يعود الضمير إلى فرعون، وفيه عود ضمير الجمع إلى مفرد، وقد أجيب عن هذا الإشكال بأقوال، فقيل: لجبروته أخبر عنه بالجمع، وقيل: سميت الجماعة بفرعون كثمود، وقيل: ذكر فرعون فيه دلالة على غيره يعينه ويسانده، فعاد الضمير عليهم.

القول الرابع: تقدير محذوف مضاف يعود إليه الضمير، والتقدير: على خوف من آل فرعون وملئهم[٣٧].

وهذا القول الأخير أحدُ أقوال الفراء، يقول: «وقد يكون أن تريد بفرعون آل فرعون وتحذف الآل، فيجوز كما قال: «وَسْـَٔلِ الْقَرْيَةَ» تريد أهل القرية»[٣٨].

وليس البحث يُعنى بمناقشة الأقوال، ولا ترجيح أحدها، وإنما غايته النظر في التنظير المرفوض، وهنا رفض ابن عطية تنظيرَ الفراء، وقد علل ذلك الرفض بأن التركيبين مختلفان، فـ (اسأل القرية) حذفُ المضاف له وجه؛ لأنه لا يُعقل سؤال القرية، فثمة دليل على المضمر، وأما (على خوف من فرعون) فالخوف ممكن من فرعون عقلا، ولا يحتاج معه تقدير مضمر[٣٩].

والذي يظهر لي أنّ التنظير صحيح، ولا يُنازَع ابنُ عطية في عدم احتياج آية يونس إلى تقدير مضمر في أكثر تخريجاتها، ولكن لا يلزم منه عدم الدليل(القرينة) الدالة على المحذوف في توجيه الفراء، فالقرينة مقالية وهي ضمير الجمع، والأصل فيها العودة إلى جمع، ويكون التنظير بهذه الصورة مقبولًا[٤٠].

وقد ذكر ابن عطية نفسه هذا الاحتجاج، يقول: «ربما احتج أن الضمير المجموع في (ملئهم) يقتضي ذلك»[٤١] أي يقتضي العودة على جمع محذوف.

– المسألة السادسة:

المنظّر له: قوله تعالى: ﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُواْ يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ﴾ [يوسف:١٠].

المنظّر به: فيّاد (ذكر البوم)، فجّار تيّار[٤٢].

قد قرأ عبد الله بن هرمز الأعرج (غيّابات الجب) بالجمع والتشديد، وقد ذكر أبو الفتح ابن جني نظائر ما جاء اسما على وزن فعّالة، يقول: «وكان أبو علي يضيف إلى ما حكاه سيبويه من الأسماء التي جاءت على فَعَّال؛ وهو الجبَّار والكلَّاء، الفيَّاد لذكر البوم. ووجدت أنا غير ذلك، وهو التيَّار للموج، والفخَّار للخزف، والحمَّام، والجيار: السعال، والكَرَّار: كبش الراعي»[٤٣].

وهذا التنظير رفضه ابن عطية، وذكر أن فيه نظرًا معللا ذلك بأن: «غيابة جارية على فعل»[٤٤] فما ذكره ابن جني من الأمثلة أسماء، وأما غيّابة فهي صفة، صيغة مبالغة مشتقة من فعلها، فلا شك بينهما فرق من هذا الوجه، ولا يُظن بابن جني عدم إدراكه الفرق بين الاسم والوصف، ولكن لعله اكتفى بالتناظر في الوزن والجنس (الاسم مقابل قسيميه الفعل والحرف)، والقول بالتنظير وعدمه لا أثر له في معنى الآية، فالأمر يتعلق هنا باختلاف نوع النظير والمنظّر به، وهذا ما قصده ابن عطية والله أعلم.

المبحث الثاني: الرفض غير المعلل.

– المسألة الأولى:

المنظّر له: قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران:٧].

المنظّر به: (كلُّكم عليَّ أسدٌ ضارٍ).

اختلف العلماء في توجيه عدم المطابقة بين المبتدأ (هن) والخبر (أم الكتاب)، وتعددت أقوالهم وهي على النحو الآتي:

القول الأول: مجموع الآيات المحكمات أم الكتاب، فهي كالآية الواحدة، وقد رُوعي ذلك فأُفرد الخبر، ولم يُقل أمهات[٤٥].

القول الثاني: وحّد الخبر على الحكاية، كقولك للرجل: مالي نصير، فيقول: نحن نصيرك(٤٦).

القول الثالث: وحّد في موضع الجمع نحو (على سمعهم) في قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ [البقرة:٧](٤٧).

القول الرابع: المقصود كلُّ آية منه يقال لها: أم الكتاب، وليس المراد المجموع(٤٨).

وقد رد ابن عطية هذا القول الرابع بعد أن عزاه للمهدوي والنقاش، واختار القول الأول، كما رفض تنظير النقاش الآية بجملة: (كلُّكم عليَّ أسدٌ ضارٍ)(٤٩)، ولم يبيّن علةَ الرفض، أو يبين سبب الحكم عليه بأنه غيرُ محكم.

والذي يبدو بعد مراجعةِ الآية والمثال، والنظرِ في الفروقات بينهما في التركيب، أنَّ بينهما فرقا، فالمبتدأ في المثال هو (كل) مضاف إلى معرفة (الضمير)، ولفظه مفرد، ومعناه الجمع، وما وقع مبتدأ ممّا كانت هذه حاله جاز إفرادُ خبره مراعاة للفظه، وجاز جمعه مراعاة لمعناه، وممَّا روعي فيه اللفظ قوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم:٩٥].

وحديث النبي صلى الله عليه وسلم: (كلكم راعٍ)(٥٠)، يقول تقي الدين السبكي في هذه الظاهرة: «فقد كثر إضافته إلى الجمع والخبر عنه مفرد»(٥١).

وكذلك يمكن القول بأن في المثال قرنية دالة على قصد كل فرد من المخاطبين (أسد ضار)، ففي معهود العرب في كلامها تشبيهُ الرجل بالأسد ولا يُشبّه القومُ بالأسد بالإفراد، فظهر المراد بصورة جليّة، وليست كذلك الآية، والقول برفض التنظير لا يلغي تفسير الآية على هذا الوجه، فالمعنى محتمل، وهي كقوله تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةٗ﴾ [النور:٤]. أي: كلّ واحد منهم.

– المسألة الثانية:

المنظّر له: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٞ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبٗا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓۗ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٞ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ [آل عمران:٩١].

المنظّر به: قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ﴾ [الأنعام:٧٥].

نقل ابن عطية تنظير الطبري لآية آل عمران بآية الأنعام، وبالتحديد في قوله تعالى: (ولو افتدى)، وذكر أنه تمثيلٌ فيه نظر، ولم يعلل هذا الحكم، ولكنّه دعا إلى تأمله!(٥٢).

وإذا عدنا إلى نص الطبري نجده يحدد التماثلَ في الواو، فدخول الواو في (ولو افتدى به) كدخولها في قوله تعالى: (وليكون من الموقنين)، يقول: «وأدخلت الواو في قوله: «ولو افتدى به»، لمحذوف من الكلام بعدَه، دلّ عليه دخول «الواو»، وكالواو في قوله: (وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ)، وتأويل الكلام: وليكون من الموقنين أريناه ملكوتَ السموات والأرض، فكذلك ذلك في قوله: (ولو افتدى به)، ولو لم يكن في الكلام (واو)، لكان الكلام صحيحًا، ولم يكن هنالك متروك، وكان: فلن يُقبل من أحدهم ملءُ الأرض ذهبًا لو افتدى به»(٥٣).

وبناء على ذلك نحدد المناقشة في معاني الواو في الآيتين، وننظر في التوافق والاختلاف بينهما؛ لنصل إلى حقيقة التناظر بينهما، وعلة رفض ابن عطية التنظير:

الواو في آية آل عمران:

تحتمل الواو في قوله تعالى: (ولو افتدى به) أربعة أقوال:

الأول: عاطفة: فالواو المصاحبة للشرط عطفت الشرط بعدها على شرط محذوف نبّه عليه المذكور بطريق الأولى(٥٤)، فإن لم يقبل الافتداء بملء الأرض ذهبا، فما دونه أولى، وقيل: لا يقبل منه قربة في الدنيا، ولا فداء في الآخرة(٥٥)، وقيل: التقدير ولو مَلَكَه، ولو افتدى به(٥٦).

الثاني: زائدة: الواو يمكن الاستغناء عنها مع استقامة الكلام(٥٧)، وعليه يكون الافتداء شرط عدم القبول، ويعضد هذا القول قراءة ابن أبي عبلة بإسقاط الواو (لو افتدى)(٥٨).

الثالث: استئنافية: فالشرط بعدها استئناف، يقع جوابا لسؤال مقدر، وكأن المخاطب يسأل، لن يقبل منه ولو افتدى به؟ فجاءت الجملة الشرطية المستأنفة جوابا له(٥٩)، أو استئنافية متعلقة بمحذوف يفسره ما قبلها، والتقدير: ولو افتدى به فلن يقبل منه.

الرابع: حالية: والتقدير: عدم قبول الله عز وجل ممن مات كافرا ملء الأرض من الذهب في كل حال، ولو كان في حالة الافتداء، وعدم القبول في حالة الفداء مؤذنة بعدم قبوله فيما سواه من باب أولى(٦٠).

الواو في آية الأنعام:

وأما الواو في قوله تعالى: (وليكون من الموقنين)، فتحتمل الأوجه الآتية:

الأول: عاطفة: عطفت الواو هذه العلة على علة سابقة محذوفة يقبلها السياق، مثل: نريه ملكوت السماوات والأرض ليقيم الحجة على قومه، وليكون من الموقنين(٦١).

الثاني: زائدة: فيكون ما بعد الواو علة لما قبلها، والتقدير أريناه ملكوت السماوات والأرض من أجل أن يكون من الموقنين(٦٢).

الثالث: استئنافية: يكون فيها التعليق بفعل متأخر علة الحدث، ليكون من الموقنين (أريناه)(٦٣).

وإذا أعدنا النظر في تلك الأوجه، وتأملنا تلك الأقوال نجد الواو فيها إما أن يكون ما بعدها كلاما مستقلا، فهي الاستئنافية، أو له ارتباط بما قبلها، وعندئذ تحتمل أن تكون الواو زائدة، أو عاطفة أو حالية، وقد اشتركت الآيتان في هذه الأوجه كلّها عدا الحالية التي جاءت في آية آل عمران، وخلت منها آية الأنعام، وتنظير الطبري مناطه عدُّ الواو استئنافية أو زائدة، وبناء على ما تقدم، فالواو في آية (آل عمران) كالواو في آية (الأنعام) في الأوجه المشتركة، وقد نص الفراء من قبل على التناظر بين الآيتين في زيادة

الواو في معاني القرآن[٦٤].

والذي يظهر أن علة رفض ابن عطية هذا التنظير اختياره في آية (آل عمران) العطف[٦٥]، واختياره الاستئناف في آية (الأنعام)[٦٦]، فالسبب يعود إلى اختلاف التوجيه والتقدير، ولا يلزم منه خطأ التنظير، والله أعلم.

– المسألة الثالثة:

المنظّر له: قوله تعالى: ﴿لَيْسُواْ سَوَآءً مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ [آل عمران:١١٣].

المنظّر به: أكلوني البراغيث.

وكذلك: قال أبي ذؤيب الهذلي:

عصيت إليها القلب إني لأمرها * سميع فما أدرى أرشد طلابها[٦٧]

ذكر ابن عطية أن عدّ الواو في (ليسوا) كالواو في (أكلوني البراغيث) مردود، وسيأتي اختياره في مناقشة المسألة، وكذلك رفض التنظير بالبيت الشعري[٦٨].

تعددت توجيهات العلماء لـ(الواو) في هذه الآية، فمنهم من عدّها اسم (ليس) تعود إلى المذكورين في الآية قبلها: ﴿مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [آل عمران:١١٠].

وسواء خبرها، و(من أهل الكتاب) جار ومجرور متعلق بخبر مقدم، وأمة مبتدأ مؤخر، فالكلام تام في (ليسوا سواء)، و(من أهل الكتاب) كلام مستأنف وهذا الوجه الذي اختاره ابن عطية[٦٩]، والطبري قبله[٧٠]، وهو قول الجمهور[٧١].

ومنهم من يجعل الواو في (ليسوا) للدلالة على الجمع، و(أمة) اسم (ليس) مؤخر و(سواءً) خبرها، فحمل الآية على لغة أكلوني البراغيث، وممن قال بهذا الوجه أبو عبيدة معمر بن المثنى[٧٢].

وأما التوجيه الثالث، فـ (ليسوا سواء): فعل ناسخ واسمه وخبره، وأمة مرتفعة بسواء، وقد حُذفت الجملة المعادلة؛ لدلالة الكلام عليها، والتقدير: لا تستوي أمة صالحة وأخرى كافرة، جريًا على سنن العرب في حذف ما دل عليه الكلام، كما قال الشاعر:

عصيت إليها القلب إني لأمرها * سميع فما أدرى أرشد طلابها

والتقدير: أرشد طلابها أم غي، فحذف الجملة المعادلة.

وممن ذكر هذا الوجه الفراء[٧٣]. وفي هذين التوجيهين (الثاني والثالث) الكلام في (ليسوا سواء) ليس تاما، فلا يحسن الوقف عليه[٧٤].

وقد تقدم رفض ابن عطية للتنظيرين، ولكنه لم يعلل ذلك الرفض، فأما تنظير الآية بلغة أكلوني البراغيث، فقد وجّه أبو حيان سبب ذلك الرفض بوهم ابن عطية؛ إذ ظن اقتصار اسم (ليس) في أمة قائمة دون تقدير محذوف، وأما مع تقدير محذوف فلا يصح تخطئة أبي عبيدة من هذا الوجه، فالتقدير: ليسوا سواء من أهل الكتاب أمةٌ قائمة وأمة كافرة[٧٥].

وأما توجيه الفراء فيضعفه أمران: الأول: تقدير محذوف، وعدم التقدير أولى.

والثاني: وضع الظاهر موضع المضمر، فالأصل: منهم أمة قائمة، فوضع أهل الكتاب موضعه[٧٦].

وبناء على ما تقدم فقد تبيّن أنّ التوجيهات كلّها مقبولةٌ صناعةً، ولها ما يدعمها من كلام العرب، ولكنّ أولاها قول الجمهور؛ لما في توجيه أبي عبيدة من الحمل على لغة رديئة، جلُّ العرب على خلافها، ولما في توجيه الفراء من تقدير، ومن وضع الظاهر موضع الضمير[٧٧].

– المسألة الرابعة:

المنظّر له: قوله تعالى: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [يونس:٩٤].

المنظّر له: إن كنت ابني فبرّني.

اختلف العلماء في تفسير هذه الآية، وتعددت تأويلاتهم، وتعود في مجملها إلى تحديد المخاطب في الآية، ومعنى الشك، ثم أوقع الشك أم لم يقع؟ ومن أشهر هذه الأقوال:

القول الأول: الخطاب ليس للرسول صلى الله عليه وسلم، بل لأمته، بمعنى: إن كنتم في شك فاسألوا، كما قال تعالى في سورة الطلاق: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُواْ ٱلْعِدَّةَ﴾ [الطلاق:١].

القول الثاني: الخطاب للرسول صلى الله عليه وسلم، والمقصود غيره من الشكاك، كما تقول: إياك أعني واسمعي يا جارة، وقد رجّح ابن عطية هذا المعنى[٧٨].

القول الثالث: (إن) في الآية نافية بمعنى ما، والتأويل: فما كنت في شك، فالأمر بالسؤال ليس سببه الشك، وإنما زيادة اليقين.

القول الرابع: أن الشك بمعنى الضيق، بمعنى: إن كنت في ضيق بسبب تعنتهم فيما أنزلنا إليك.

القول الخامس: المخاطب الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد جاءت الآية على سنن العرب، ومعهود كلامهم، كقول السيد لمملوكه: (إن كنت مملوكي فانته إلى أمري)، وقول الأب لابنه: (إن كنت ابني فبرني)، وقول الابن لأبيه: (إن كنت أبي فتعطّف علي)، والقائل لا يشك في العلاقة التي تربطه بالمخاطب، ومثلها: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة:١١٦]، والله يعلم أن عيسى لم يقل، وهنا في هذه الآية لم يشك الرسول صلى الله عليه وسلم، ولم يسأل، والشرطية تعلق شيء بشيء ولا تستلزم وقوعه، بل قد يكون من المستحيل، كقوله جل وعز: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ [الزخرف:٨١].

هذا مجمل الأقوال التي قيلت في تأويل هذه الآية، وقد ذكرتها بإيجاز، ويمكن النظر في كتاب: معاني القرآن[٧٩]، وجامع البيان[٨٠]، ومعاني القرآن وإعرابه[٨١]، والمحرر الوجيز[٨٢]، والبحر المحيط[٨٣]؛ فالبحث لا يُعنى بمناقشة الأقوال، وأدلتها، وإنما يُعنى بما انتقده ابن عطية من تنظير، فقد عدّ ابن عطية التمثيل بـ(إن كنت ابني فبرني) غير جيد[٨٤]، ولم يعلل سبب هذا

الحكم، ولم يبيّن الفرق بين الآية والمثال، ولكنّه ذكر أن الآية مثل قوله تعالى لعيسى عليه السلام: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة:١١٦].

ومن أجل محاولة الوصول إلى علة تحفظ ابن عطية على التنظير، يحسن أن ننظر في الآيتين، وننظر في المشترك بينهما، والمتخلف في المثال، فالمشترك في الآيتين ذلك الحدث الذي يعلم الله عز وجل عدمه في المخاطَبين المباشرَين (وهما محمد وعيسى عليهما الصلاة السلام)، وهو الشك في آية (يونس) عند من اختار هذا المعنى، والقول في آية (المائدة)، مع عدم نفي الحدث نفسه، فقد وقع الشك، ووقع القول باتخاذ عيسى عليه السلام وأمه إلهين من دون الله، وهذا ما اختاره ابن عطية في توجيه آية يونس، فهي خطاب للرسول صلى الله عليه وسلم، والمقصود غيره، وقد تقدم في القول الثاني، وأما المثال فليس ثمة حدث، وإنما هي علاقة يعلمها المتكلم، ولو كانت الآية: إن كنت رسولي فافعل.. لكانت مطابقة للمثال، والله أعلم.

– المسألة الخامسة:

المنظّر له: قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَٰعِنَا فَأَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف:١٧].

المنظّر به: قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا ۚ قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَٰرِهِينَ﴾ [الأعراف:٨٨].

قيل في تفسير (ولو كنا صادقين): نفي التصديق بما قالوا في حادثة يوسف، وإن كانوا فعلا صادقين، وإن كانوا من أهل الصدق والثقة عند يعقوب؛ لشدة محبته ليوسف، ولما وقر في نفس يعقوب من ظنّ في إخوته، ومن كرههم له، ولقوة القرائن التي تدل على خلاف ما قالوه[٨٥].

وأما (أولو كنا كارهين)، فهنا استفهام إنكاري يقدر بأن يكون منكم أحد هذين الأمرين: الإخراج من القرية، أو العودة في ملة أهلها على كل حال حتى في كراهيته![٨٦].

فقول شعيب عليه السلام: «توقيف منه لهم على شنعة المعصية وطلب أن يقروا بألسنتهم بإكراه المؤمنين بالله على الإخراج ظلما وغشما»[٨٧].

وأما ما يتعلق بالبحث فتنظير قوله تعالى: (ولو كنا صادقين) بقوله تعالى: (أو لو كنا كارهين) يقول ابن عطية: «ويحتمل أن يكون قولهم: (ولو كنا صادقين)، بمعنى: وإن كنا صادقين – وقاله المبرد – كأنهم أخبروا عن أنفسهم أنهم صادقون في هذه النازلة فهو تمادٍ منهم في الكذب ويكون بمنزلة قوله: (أو لو كنا كارهين) بمعنى أو إن كنا كارهين. قال القاضي أبو محمد: وفي هذا المثال عندي نظر»[٨٨]، ولم يبين ابن عطية سبب رفضه، والذي يظهر لي أن بين الآيتين فرقًا فعلًا، ففي آية يوسف المقصود – والله أعلم – نفي التصديق على كلّ حال، أي: أنك لن تصدقنا، وهذا المعنى لا تحتمله آية الأعراف، فسياق التركيب في آية الأعراف يدل على أن الغاية التأكيدُ على كرههم لهذين الخيارين، وإنكارُ إجبارهم على أحدهما، فهمزة الاستفهام هنا جاءت بمعنى الإنكار، وقد خلت منه آية يوسف، ولعلّ هذه علّة رفض ابن عطية التنظير.

– المسألة السادسة:

المنظّر له: قوله تعالى: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ [مريم:٢٥].

المنظّر به: (ألقى بيده).

الباء في قوله تعالى: (بجذع) زائدة من أجل التوكيد، والمعنى هزي جذع النخلة، يقول الفراء: «العرب تقول هزّه وهزّ به وخذ الخطام وخذ بالخطام وزوجتُك فلانة وبفلانة»[٨٩] وقد علل الطبري هذا الأمر بقوله: «وإنما تفعل العرب ذلك، لأن الأفعال تكنى عنها بالباء، فيقال إذا كنيت عن ضربت عمرا: فعلت به، وكذلك كلّ فعل، فلذلك تدخل الباء في الأفعال وتخرج، فيكون دخولها وخروجها بمعنى، فمعنى الكلام: وهزّي إليك جذع النخلة»[٩٠] ومع كثرة زيادتها مع المفعول به كآية مريم إلا أنها غير مقيسة، وهذا أشهر الأقوال في معنى الباء في الآية، وقيل: المفعول محذوف والجار حالٌ منه، والتقدير: هزي رطبا كائنا بجذع النخلة[٩١]. وقد اختار ابن عطية القول بأن الباء زائدة مؤكدة، ولكن ذكر أن التمثيل الذي جاء به أبو علي: (ألقي بيده) أي: ألقى يده فيه نظر[٩٢]، ولم يوضّح ابن عطية علة حكمه على هذا التنظير.

ولعلّ تحفظ ابن عطية لا يتعلق بالباء، وإنما بالفعل قبلها، فبين الآية والمثال فرق من هذا الوجه، ففي الآية (فعّل)، والمثال (أفعل)، وثمة تخريج آخر تميل النفس إليه، وهو عدّ الباء في المثال أصلية بمعنى الاستعانة كـ (كتبت بالقلم)، أو سببيه كقوله تعالى: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾ [العنكبوت:٤٠]. لكنّ هذا القول يخالف الأشهر، وهو عدّ الباء زائدة،[٩٣] فلعله رأيٌ لابن عطية، والمثال يحتمل هذين المعنيين، كما يحتمل الزيادة، والمسألة الآتية توضّح المقصود.

– المسألة السابعة:

المنظّر له: قوله تعالى: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْءَاكِلِينَ﴾ [المؤمنون:٢٠].

المنظّر به: قوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوٓاْ ۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة:١٩٥].

في قوله تعالى: (تنبت بالدهن) قراءات متعددة منها:

– (تَنبُتُ بالدهن) بفتح التاء وضم الباء، وهي قراءة نافع وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي.

– (تُنبِت بالدهن) بضم التاء وكسر الباء، وهي قراءة ابن كثير وأبو عمرو، والجحدري، ويعقوب الحضرمي.

– (تُنبَتُ بالدهن) بصيغة البناء للمجهول، وهي قراءة الحسن والزهري، وابن هرمز.

– (تُنْبتُ الدهن) قراءة عبد الله بن مسعود وزر بن جحيش[٩٤].

والقراءة التي تتصل ببحثنا قراءة ابن كثير وأبي عمرو، ومن وافقهما، وهي:

(تُنبِتُ بالدهن) وفي تخريج هذه القراءة ثلاثة أقوال:

الأول: همزة أنبت للتعدية، والمفعول محذوف تقديره: جناها، و(بالدهن) في موضع حال من المفعول أي: ومعه الدهن، كقول القائل: جاء زيد بالسيف أي ومعه سيف.

الثاني: أفعل هنا بمعنى فَعَل اللازم، فأنبت بمعنى نبت، كما قال زهير بن أبي سلمى:

رأيتُ ذوي الحاجات عند بيوتِهم * قَطِيْناً لها حتى إذا أَنْبَتَ البقلُ[٩٥].

والباء في موضع حال.

الثالث: الهمزة للتعدية، والباء زائدة داخلة على المفعول به، ويقوي هذا التوجيه قراءة ابن مسعود وزر بن جحيش بتعدية الفعل للمفعول (تُنْبِتُ الدهن)[٩٦].

وقد نظّر جمعٌ من العلماء لهذه الآية بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ﴾، وعدّوا الآيتين من باب واحد، من باب زيادة الباء الداخلة على المفعول به، وممن ذكر هذا التنظير الأخفش[٩٧]، والطبري[٩٨].

ويقول ابن عطية: «هذا المثال عندي معترض»[٩٩]، ولم يذكر سبب ذلك الاعتراض، ولكن اعتراضه هذا يكشف مناط اعتراضه السابق، فالأمر يتعلق بالتمثيل لا بالمثال كما مر سابقا، وهذا يحتم على الباحث الرجوع إلى آية البقرة لعله يجد مبررا لرفض ابن عطية، وقد ذكر في تفسير الباء قوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة:١٩٥].

أقوالاً ثلاثة:

الأول: القول بزيادة الباء، والتقدير: (لا تلقوا أيديكم).

الثاني: الباء سببية، وتقدير الآية: لا تلقوا أنفسكم بأيديكم كقولنا: (لا تفسد حالك برأيك).

الثالث: (لا تلقوا بأيديكم) ضرب مثل كقولنا: (ألقى بيده في أمر كذا) إذا استسلم؛ لأن المستسلم يلقى سلاحه بيده في القتال، وهذا شأن كل عاجز في أي فعل.

ولم يصرح ابن عطية برأيه، وترجيح قول على آخر، ولكن ذكرَ أن القول الأخير هو قول الجمهور، فلعله اختياره والله أعلم.

الذي يظهر بعد التأمل أنَّ زيادة الباء في (بجذع النخلة) وفي (تنبت بالدهن) ظاهرة، فلو حُذفت الباء في الموضعين صحَّ أن يكون ما بعدهما مفعولًا به، وهذا أظهر الأوجه في الباء حين نتأمل، في حين أنَّ أصالة الباء في (ألقى بيده) وفي (ولا تلقوا بأيديكم) واردةٌ ومقبولةٌ، ومعناها في الموضعين إمَّا الاستعانة أو السببيَّة، والمفعول محذوف، والمعنى: ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم، أي: بواسطة أيديكم، أو بسبب أيديكم، ومثل هذا (ألقى بيده). والقول بزيادتها في الموضعين وارد، ولكن يعيبه أنَّ ما بعد الباء في الموضعين لا يصح أن يكون مفعولًا به، فإنك لا تقول: ألقى يده، أو ولا تلقوا أيديكم إلا على سبيل المجاز.

ولعلَّ هذا الفرق بين الضربين هو ما جعل ابن عطية يتحفظ على التنظير ههنا والله أعلم.

الخاتمة:

وبعد جمع المسائل وبحثها، والنماذج ومناقشتها، توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، وخرج بعدة تصورات عن القضية المدروسة، ويمكن إجمالها في النقاط الآتية:

أولًا: بلغت التنظيرات المرفوضة عند ابن عطية ثلاثة عشر تنظيرًا، منها ستة معللة، وسبعة غير معللة، وقد اجتهد الباحث في الكشف عن عللها.

ثانيًا: تعددت تعبيرات ابن عطية عن مفهوم التنظير، فتارة يعبر عنه بالتمثيل، وأحيانا بالتنظير، فالتعبيران مترادفان في استعمال ابن عطية، وقد اخترتُ في العنوان التنظير؛ لئلا يلتبس برفض الأمثلة ونقدها.

ثالثًا: كشف البحث مناطَ الرفض، فابن عطية يرفض التنظير، ولم يرفض المنظّر به، فجلّه كلام فصيح يُستشهد به، وقليل منه أمثلة مصنوعة صحيحة.

رابعًا: يُعد تفسير المحرر الوجيز من المصادر العلمية التي كان لها أثرها في علم التفسير، وإعراب القرآن الكريم، ولذلك نجد لأقواله حضورًا فيمن جاء بعده كأبي حيان والسمين الحلبي، وقد وافقا ابن عطية في بعض المواضع وخالفاه في أخرى.

خامسًا: توصل البحث إلى أن أهم أسباب الرفض عائدة إلى:

– حمل الآيات على الأحسن، وعلى المطّرد من كلام العرب دون القبيح والشاذ.

– اختلاف التوجيه والتقدير، فقد يختار ابن عطية قولًا في أحد المثالين دون الآخر.

– مراعاة اختلاف النوع بين النظير والمنظّر به.

– اعتبار الاختلاف المعنوي بين النظير والمنظّر به، والاعتداد بالتباين الدلالي بينهما.

سادسًا: وبناء على ما سبق، فقد ظهر أثر تعلّق التنظيرات بالقرآن الكريم كما رأينا في النتيجة السابقة.

سابعًا: توصل البحث إلى دقة نظر ابن عطية، وعنايته بالفروق المعنوية، واعتبارها في التنظير.

ثامنًا: إنّ لبعض التنظيرات وعدمها أثرًا في تفسير الآيات، وفي معاني التراكيب، واختيار التأويلات التي يحتملها السياق اللغوي، وأخرى لم يكن لها أثر في المعنى.

تاسعًا: ثمة تنظيرات يرى الباحث أن ابن عطية لم يكن على صواب في ردها، فالصناعة تقبلها، والمعنى لا يستبعدها.

الإفصاح والتصريحات:

تضارب المصالح: ليس لدى المؤلف أي مصالح مالية أو غير مالية ذات صلة للكشف عنها. المؤلفون يعلنون عن عدم وجود أي تضارب في المصالح.

الوصول المفتوح: هذه المقالة مرخصة بموجب ترخيص إسناد الإبداع التشاركي غير تجاري 4.0 الدولي (CC BY- NC 4.0)، الذي يسمح بالاستخدام والمشاركة والتعديل والتوزيع وإعادة الإنتاج بأي وسيلة أو تنسيق، طالما أنك تمنح الاعتماد المناسب للمؤلف (المؤلفين) الأصليين. والمصدر، قم بتوفير رابط لترخيص المشاع الإبداعي، ووضح ما إذا تم إجراء تغييرات. يتم تضمين الصور أو المواد الأخرى التابعة لجهات خارجية في هذه المقالة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقالة، إلا إذا تمت الإشارة إلى خلاف ذلك في جزء المواد. إذا لم يتم تضمين المادة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقال وكان الاستخدام المقصود غير مسموح به بموجب اللوائح القانونية أو يتجاوز الاستخدام المسموح به، فسوف تحتاج إلى الحصول على إذن مباشر من صاحب حقوق الطبع والنشر. لعرض نسخة من هذا الترخيص، قم بزيارة:
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0

قائمة المصادر والمراجع*

*(مرتبة بحسب تسلسل ورودها في البحث).

(١) ابن فارس، أحمد، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٣هـ، (٤٤٤/٥).

(٢) ابن فارس، أحمد، مقاييس اللغة، (مرجع سابق)، (٢٩٦/٥).

(٣) ابن عطية، عبد الحق، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: مجموعة من الباحثين، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، (٥٨٠/١).

(٤) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، (١٢٣/٣).

(٥) الزمخشري، محمود، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ، (١٩٧/١).

(٦) ابن حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد، وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، (٦٦٠/١).

(٧) ابن عطية، عبد الحق، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (مرجع سابق)، (٥٨٠/١).

(٨) ابن حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، (مرجع سابق)، (٦٦٠/١).

(٩) ابن عطية، عبد الحق، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (مرجع سابق)، (٥٨٠/١).

(١٠) ابن حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، (مرجع سابق)، (٦٦٠/١).

(١١) العبادي، عدي بن زيد، ديوان عدي بن زيد العبادي، جمع: محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، (ص٦٥).

(١٢) ابن عطية، عبد الحق، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (مرجع سابق)، (٥٥٢/٢).

(١٣) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، (مرجع سابق)، (٩٩/٧) وما بعدها.

(١٤) الزجاج، إبراهيم بن محمد السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨هـ، (٤٥٥/١).

(١٥) ابن عطية، عبد الحق، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (مرجع سابق)، (٥٢٢/٢).

(١٦) الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ، (٢٠٨/١، ٢٢٩).

(١٧) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ، (٦٢/١).

(١٨) السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٨، ٢٠٠٨م، (٢٤٥/١).

(١٩) الشاطبي، أبو إسحاق، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة ط١، ١٤٢٨هـ، (٦٣٦/١).

(٢٠) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، (مرجع سابق)، (٦٢/١).

(٢١) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، (مرجع سابق)، (١٠٠/٧).

(٢٢) ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، (٧٠/٣).

(٢٣) الرضي، محمد بن الحسن، شرح الكافية، تحقيق: حسن الحفظي، ويحيى بشير، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٤١٧هـ، (١٠٧٨/١).

(٢٤) الخباز، أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، مصر، ط٢، ١٤٢٨هـ، (ص٢٧٨).

(٢٥) السيوطي، عبد الرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (١٨١/٣).

(٢٦) ابن عطية، عبد الحق، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (مرجع سابق)، (٧٠٨/٣).

(٢٧) ابن حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، (مرجع سابق)، (٤٤٨/٤).

(٢٨) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (٤٤٥/٤).

(٢٩) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، (مرجع سابق)، (٣٢٠/١).

(٣٠) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، (مرجع سابق)، (٤٩٥/٥).

(٣١) الفارسي، الحسن بن أحمد، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، بيروت، (٩٧/٤).

(٣٢) ابن عطية، عبد الحق، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (مرجع سابق)، (٤٢٤/٤).

(٣٣) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، (مرجع سابق)، (٢٥٥/٦).

(٣٤) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، (مرجع سابق)، (١٦٧/١٥).

(٣٥) ابن عطية، عبد الحق، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (مرجع سابق)، (٢٢٧/٥).

(٣٦) ابن حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، (مرجع سابق)، (١٨٢/٥).

(٣٧) القيسي، مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره،

وأحكامه، وجمل من فنون علومه، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي،جامعة الشارقة، بإشراف الشاهد البوشيخي، ط١، ١٤٢٩هـ، (٣٣٠٩/٥).

(٣٨) الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط١، (٤٧٧/١).

(٣٩) ابن عطية، عبد الحق، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (مرجع سابق)، (٢٢٨/٥).

(٤٠) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، (مرجع سابق)، (٢٥٥/٦).

(٤١) ابن عطية، عبد الحق، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (مرجع سابق)، (٢٢٨/٥).

(٤٢) الهروي، القاسم بن سلام، غريب الحديث، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١، ١٣٨٤هـ، (١٢٠/٣).

(٤٣) ابن جني، عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، وآخرون، دار سزكين للطباعة والنشر، (٣٣٣/١).

(٤٤) ابن عطية، عبد الحق، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (مرجع سابق)، (٤١٥/٥).

(٤٥) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، (مرجع سابق)، (١٧٠/٦).

(٤٦) الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، (مرجع سابق)، (٢٠٨/١).

(٤٧) ابن حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، (مرجع سابق)، (٣٩٨/٢).

(٤٨) المهدوي، أحمد، التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل، تحقيق: محمد زياد، وفرح نصري، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، (٩/٢).

(٤٩) ابن عطية، عبد الحق، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (مرجع سابق)، (٣٢٠/٢).

(٥٠) جماعة من العلماء، صحيح البخاري، ط السلطانية بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١هـ، (٢٦/٧)، رقم الحديث (٥١٨٨).

(٥١) السبكي، تقي الدين، أحكام كلّ وما عليه تدلّ، تحقيق: طه محسن، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ٢٠٠٠م، (ص٥١).

(٥٢) ابن عطية، عبد الحق، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (مرجع سابق)، (٥٠٢/٢).

(٥٣) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، (مرجع سابق)، (٥٨٦/٦).

(٥٤) ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ، (٣٨١/٣).

(٥٥) الزجاج، إبراهيم بن محمد السري، معاني القرآن وإعرابه، (مرجع سابق)، (٤٤١/١).

(٥٦) ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، (مرجع سابق)، (٣٨١/٣).

(٥٧) الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، (مرجع سابق)، (٢٢١/١).

(٥٨) ابن حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، (مرجع سابق)، (٥٤٣/٢).

(٥٩) ابن عاشور، الطاهر، التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، (٣٠٨/٣).

(٦٠) ابن حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، (مرجع سابق)، (٥٤٣/٢).

(٦١) الزجاج، إبراهيم بن محمد السري، معاني القرآن وإعرابه، (مرجع سابق)، (٢٦٥/٢).

(٦٢) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، (مرجع سابق)، (٤٧٥/١١)،

(٦٣) الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، (مرجع سابق)، (١١٣/١).

(٦٤) الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، (مرجع سابق)، (٢٢٦/١).

(٦٥) ابن عطية، عبد الحق، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (مرجع سابق)، (٥٠٢/٢).

(٦٦) ابن عطية، عبد الحق، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (مرجع سابق)، (٥١/٤).

(٦٧) السكري، أبو سعيد، شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبد الستار فراج، مكتبة دار العروبة، مصر، (٤٣/١).

(٦٨) ابن عطية، عبد الحق، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (مرجع سابق)، (٥٦١/٢).

(٦٩) ابن عطية، عبد الحق، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (مرجع سابق)، (٥٦١/٢).

(٧٠) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، (مرجع سابق)، (١١٩/٧).

(٧١) ابن حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، (مرجع سابق)، (٣٦/٣).

(٧٢) المثنى، معمر، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ، (١٠١/١).

(٧٣) الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، (مرجع سابق)، (٢٣٠/١).

(٧٤) الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، إيضاح الوقف والابتداء، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٠هـ، (١٢٨/١).

(٧٥) ابن حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، (مرجع سابق)، (٣٦/٣).

(٧٦) ابن حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، (مرجع سابق)، (٣٦/٣).

(٧٧) ابن حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، (مرجع سابق)، (٣٦/٣).

(٧٨) ابن عطية، عبد الحق، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (مرجع سابق)، (٢٤٤/٥).

(٧٩) الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، (مرجع سابق)، (٤٧٩/١).

(٨٠) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، (مرجع سابق)، (٢٠٢/١٥).

(٨١) الزجاج، إبراهيم بن محمد السري، معاني القرآن وإعرابه، (مرجع سابق)، (٣٢/٣).

(٨٢) ابن عطية، عبد الحق، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (مرجع سابق)، (٢٤٤/٥).

(٨٣) ابن حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، (مرجع سابق)، (١٩٠/٥).

(٨٤) ابن عطية، عبد الحق، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (مرجع سابق)، (٢٤٤/٥).

(٨٥) السمعاني، منصور، تفسير القرآن، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، ١٤١٨هـ، (١٥/٣).

(٨٦) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، (مرجع سابق)، (٣٨٠/٥).

(٨٧) ابن عطية، عبد الحق، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (مرجع سابق)، (٤٢٣/٥).

(٨٨) ابن عطية، عبد الحق، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (مرجع سابق)، (٤٢٣/٥).

(٨٩) الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، (مرجع سابق)، (١٦٥/٢).

(٩٠) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، (مرجع سابق)، (١٧٩/١٨).

(٩١) الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، (مرجع سابق)، (٤٣٨/٢).

(٩٢) ابن عطية، عبد الحق، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (مرجع سابق)، (١٠٠/٧).

(٩٣) الزمخشري، محمود، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، (ص٣٤٧).

(٩٤) القرطبي، محمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ، (١١٥/١٢).

(٩٥) ابن أبي سلمى، زهير، ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق: على فاعور، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ، (ص٨٦).

(٩٦) ابن عطية، عبد الحق، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (مرجع سابق)، (١٠٠/٧).

(٩٧) الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، (١٧٤/١).

(٩٨) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، (مرجع سابق)، (٥٩٤/٣).

(٩٩) ابن عطية، عبد الحق، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (مرجع سابق)، (١٠٠/٧).

List of sources and references

(1) Abn fars, ahmd, mqayys allghh, thqyq: 'ebd alslam harwn, dar alfkr, 1393h, (5/444).
(2) Abn fars, ahmd, mqayys allghh, (mrj'e sabq), (5/296).
(3) Abn 'etyh, 'ebd alhq, almhrr alwjyz fy tfsyr alktab al'ezyz, thqyq: mjmw'eh mn albahthyn, wzarh alawqaf walsh'ewn aleslamyh, qtr, (1/580).
(4) Altbry, mhmd bn jryr, jam'e albyan fy tawyl alqran, thqyq: ahmd shakr, m'essh alrsalh, t1, (3/123).
(5) Alzmkhshry, mhmwd, alkshaf 'en hqa'eq ghwamd altnzyl, dar alktab al'erby, byrwt, t3, 1407h, (1/197).
(6) Abn hyan, mhmd bn ywsf, albhr almhyt, thqyq: 'eadl ahmd, wakhrwn, dar alktb al'elmyh, byrwt, t1, 1422h, (1/660).
(7) Abn 'etyh, 'ebd alhq, almhrr alwjyz fy tfsyr alktab al'ezyz, (mrj'e sabq), (1/580).
(8) Abn hyan, mhmd bn ywsf, albhr almhyt, (mrj'e sabq), (1/660).
(9) Abn 'etyh, 'ebd alhq, almhrr alwjyz fy tfsyr alktab al'ezyz, (mrj'e sabq), (1/580).
(10) Abn hyan, mhmd bn ywsf, albhr almhyt, (mrj'e sabq), (1/660).
(11) Al'ebady, 'edy bn zyd, dywan 'edy bn zyd al'ebady, jm'e: mhmd jbar alm'eybd, dar aljmhwryh llnshr waltb'e, bghdad, (s65).
(12) Abn 'etyh, 'ebd alhq, almhrr alwjyz fy tfsyr alktab al'ezyz, (mrj'e sabq), (2/552).
(13) Altbry, mhmd bn jryr, jam'e albyan fy tawyl alqran, (mrj'e sabq), (7/99) wma b'edha.
(14) Alzjaj, ebrahym bn mhmd alsry, m'eany alqran we'erabh, thqyq: 'ebdaljlyl 'ebdh shlby, 'ealm alktb, t1, 1408h, (1/455).
(15) Abn 'etyh, 'ebd alhq, almhrr alwjyz fy tfsyr alktab al'ezyz, (mrj'e sabq), (2/522).
(16) Alakhfsh, s'eyd bn ms'edh, m'eany alqran, thqyq: hda mhmwd qra'eh, mktbh alkhanjy, alqahrh, t1, 1411h, (1/208, 229).
(17) Sybwyh, 'emrw bn 'ethman, alktab, thqyq: 'ebd alslam mhmd harwn, mktbh alkhanjy, alqahrh, t3, 1408h, (1/62).
(18) Alsyrafy, abw s'eyd, shrh ktab sybwyh, thqyq: ahmd hsn mhdly, w'ely syd 'ely, dar alktb al'elmyh, byrwt, t8, 2008m, (1/245).
(19) Alshatby, abw eshaq, almqasd alshafyh fy shrh alkhlash alkafyh (shrh alfyh abn malk), thqyq: 'ebd alrhmn al'ethymyn, wakhrwn, m'ehd albhwth al'elmyh wehya' altrath aleslamy bjam'eh am alqra, mkh almkrmh t1, 1428h, (1/636).
(20) Sybwyh, 'emrw bn 'ethman, alktab, (mrj'e sabq), (1/62).
(21) Altbry, mhmd bn jryr, jam'e albyan fy tawyl alqran, (mrj'e sabq), (7/100).
(22) Abn y'eysh, y'eysh bn 'ely, shrh almfsl, edarh altba'eh almnyryh, (3/70).
(23) Alrdy, mhmd bn alhsn, shrh alkafyh, thqyq: hsn alhfzy, wyhya bshyr, jam'eh alemam mhmd bn s'ewd, alryad, 1417h, (1/1078).
(24) Alkhbaz, ahmd bn alhsyn, twjyh allm'e, thqyq: fayz zky mhmd dyab, dar alslam lltba'eh walnshr, msr, t2, 1428h, (s278).
(25) Alsywty, 'ebd alrhmn, hm'e alhwam'e fy shrh jm'e aljwam'e, thqyq: 'ebd alhmyd hndawy, almktbh altwfyqyh, msr, (3/181).
(26) Abn 'etyh, 'ebd alhq, almhrr alwjyz fy tfsyr alktab al'ezyz, (mrj'e sabq), (3/708).
(27) Abn hyan, mhmd bn ywsf, albhr almhyt, (mrj'e sabq), (4/448).
(28) Alsmyn alhlby, ahmd bn ywsf, aldr almswn fy 'elwm alktab almknwn, thqyq: ahmd mhmd alkhrat, dar alqlm, dmshq, (4/445).
(29) Sybwyh, 'emrw bn 'ethman, alktab, (mrj'e sabq), (1/320).
(30) Alsmyn alhlby, ahmd bn ywsf, aldr almswn fy 'elwm alktab almknwn, (mrj'e sabq), (5/495).
(31) Alfarsy, alhsn bn ahmd, alhjh llqra' alsb'eh, thqyq: bdr aldyn qhwjy, wbshyr jwyjany, dar almamwn lltrath, byrwt, (4/97).
(32) Abn 'etyh, 'ebd alhq, almhrr alwjyz fy tfsyr alktab al'ezyz, (mrj'e sabq), (4/424).
(33) Alsmyn alhlby, ahmd bn ywsf, aldr almswn fy 'elwm alktab almknwn, (mrj'e sabq), (6/255).
(34) Altbry, mhmd bn jryr, jam'e albyan fy tawyl alqran, (mrj'e sabq), (15/167).
(35) Abn 'etyh, 'ebd alhq, almhrr alwjyz fy tfsyr alktab al'ezyz, (mrj'e sabq), (5/227).
(36) Abn hyan, mhmd bn ywsf, albhr almhyt, (mrj'e sabq), (5/182).
(37) Alqysy, mky, alhdayh ela blwgh alnhayh fy 'elm m'eany alqran wtfsyrh, wahkamh, wjml mn fnwn 'elwmh, thqyq: mjmw'eh rsa'el jam'eyh bklyh aldrasat al'elya walbhth al'elmy,jam'eh alsharqh, beshraf alshahd albwshykhy, t1, 1429h, (5/3309).
(38) Alfra', yhya bn zyad, m'eany alqran, thqyq: ahmd ywsf alnjaty, wakhrwn, dar almsryh lltalyf waltrjmh, t1, (1/477).
(39) Abn 'etyh, 'ebd alhq, almhrr alwjyz fy tfsyr alktab al'ezyz, (mrj'e sabq), (5/228).
(40) Alsmyn alhlby, ahmd bn ywsf, aldr almswn fy 'elwm alktab almknwn, (mrj'e sabq), (6/255).
(41) Abn 'etyh, 'ebd alhq, almhrr alwjyz fy tfsyr alktab al'ezyz, (mrj'e sabq), (5/228).
(42) Alhrwy, alqasm bn slam, ghryb alhdyth, thqyq: mhmd 'ebd alm'eyd khan, mtb'eh da'erh alm'earf al'ethmanyh, hydr abad, t1, 1384h, (3/120).

(3/36).
(77) Abn hyan, mhmd bn ywsf, albhr almhyt, (mrj'e sabq), (3/36).
(78) Abn 'etyh, 'ebd alhq, almhrr alwjyz fy tfsyr alktab al'ezyz, (mrj'e sabq), (5/244).
(79) Alfra', yhya bn zyad, m'eany alqran, (mrj'e sabq), (1/479).
(80) Altbry, mhmd bn jryr, jam'e albyan fy tawyl alqran, (mrj'e sabq), (15/202).
(81) Alzjaj, ebrahym bn mhmd alsry, m'eany alqran we'erabh, (mrj'e sabq), (3/32).
(82) Abn 'etyh, 'ebd alhq, almhrr alwjyz fy tfsyr alktab al'ezyz, (mrj'e sabq), (5/244).
(83) Abn hyan, mhmd bn ywsf, albhr almhyt, (mrj'e sabq), (5/190).
(84) Abn 'etyh, 'ebd alhq, almhrr alwjyz fy tfsyr alktab al'ezyz, (mrj'e sabq), (5/244).
(85) Alsm'eany, mnswr, tfsyr alqran, thqyq: yasr bn ebrahym, wghnym bn 'ebas bn ghnym, dar alwtn, alryad, 1418h, (3/15).
(86) Alsmyn alhlby, ahmd bn ywsf, aldr almswn fy 'elwm alktab almknwn, (mrj'e sabq), (5/380).
(87) Abn 'etyh, 'ebd alhq, almhrr alwjyz fy tfsyr alktab al'ezyz, (mrj'e sabq), (5/423).
(88) Abn 'etyh, 'ebd alhq, almhrr alwjyz fy tfsyr alktab al'ezyz, (mrj'e sabq), (5/423).
(89) Alfra', yhya bn zyad, m'eany alqran, (mrj'e sabq), (2/165).
(90) Altbry, mhmd bn jryr, jam'e albyan fy tawyl alqran, (mrj'e sabq), (18/179).
(91) Alakhfsh, s'eyd bn ms'edh, m'eany alqran, (mrj'e sabq), (2/438).
(92) Abn 'etyh, 'ebd alhq, almhrr alwjyz fy tfsyr alktab al'ezyz, (mrj'e sabq), (7/100).
(93) Alzmkhshry, mhmwd, almfsl fy sn'eh ale'erab, thqyq: 'ely bw mlhm, mktbh alhlal, byrwt, t1, 1993m, (s347).
(94) Alqrtby, mhmd, aljam'e lahkam alqran, thqyq: ahmd albrdwny, webrahym atfysh, dar alktb almsryh, alqahrh, t2, 1384h, (12/115).
(95) Abn aby slma, zhyr, dywan zhyr bn aby slma, thqyq: 'ela fa'ewr, dar alktb al'elmyh, 1408h, (s86).
(96) Abn 'etyh, 'ebd alhq, almhrr alwjyz fy tfsyr alktab al'ezyz, (mrj'e sabq), (7/100).
(97) Alakhfsh, s'eyd bn ms'edh, m'eany alqran, (1/174).
(98) Altbry, mhmd bn jryr, jam'e albyan fy tawyl alqran, (mrj'e sabq), (3/594).
(99) Abn 'etyh, 'ebd alhq, almhrr alwjyz fy tfsyr alktab al'ezyz, (mrj'e sabq), (7/100).
(43) Abn jny, 'ethman, almhtsb fy tbyyn wjwh shwad alqra'at waleydah 'enha, thqyq: 'ely alnjdy nasf, wakhrwn, dar szkyn lltba'eh walnshr, (1/333).
(44) Abn 'etyh, 'ebd alhq, almhrr alwjyz fy tfsyr alktab al'ezyz, (mrj'e sabq), (5/415).
(45) Altbry, mhmd bn jryr, jam'e albyan fy tawyl alqran, (mrj'e sabq), (6/170).
(46) Alakhfsh, s'eyd bn ms'edh, m'eany alqran, (mrj'e sabq), (1/208).
(47) Abn hyan, mhmd bn ywsf, albhr almhyt, (mrj'e sabq), (2/398).
(48) Almhdwy, ahmd, althsyl lfwa'ed ktab altfsyl aljam'e l'elwm altnzyl, thqyq: mhmd zyad, wfrh nsry, wzarh alawqaf walsh'ewn aleslamyh, (2/9).
(49) Abn 'etyh, 'ebd alhq, almhrr alwjyz fy tfsyr alktab al'ezyz, (mrj'e sabq), (2/320).
(50) Jma'eh mn al'elma', shyh albkhary, t alsltanyh balmtb'eh alkbra alamyryh, bbwlaq msr, 1311h, (7/26), rqm alhdyth (5188).
(51) Alsbky, tqy aldyn, ahkam kl wma 'elyh tdl, thqyq: th mhsn, dar alsh'ewn althqafyh al'eamh, bghdad, t1, 2000m, (s51).
(52) Abn 'etyh, 'ebd alhq, almhrr alwjyz fy tfsyr alktab al'ezyz, (mrj'e sabq), (2/502).
(53) Altbry, mhmd bn jryr, jam'e albyan fy tawyl alqran, (mrj'e sabq), (6/586).
(54) Abn malk, mhmd bn 'ebd allh, shrh altshyl, thqyq: 'ebd alrhmn alsyd, wmhmd bdwy almkhtwn, hjr lltba'eh walnshr, t1, 1410h, (3/381).
(55) Alzjaj, ebrahym bn mhmd alsry, m'eany alqran we'erabh, (mrj'e sabq), (1/441).
(56) Abn malk, mhmd bn 'ebd allh, shrh altshyl, (mrj'e sabq), (3/381).
(57) Alfra', yhya bn zyad, m'eany alqran, (mrj'e sabq), (1/221).
(58) Abn hyan, mhmd bn ywsf, albhr almhyt, (mrj'e sabq), (2/543).
(59) Abn 'eashwr, altahr, althryr waltnwyr, dar shnwn llnshr waltwzy'e, twns, (3/308).
(60) Abn hyan, mhmd bn ywsf, albhr almhyt, (mrj'e sabq), (2/543).
(61) Alzjaj, ebrahym bn mhmd alsry, m'eany alqran we'erabh, (mrj'e sabq), (2/265).
(62) Altbry, mhmd bn jryr, jam'e albyan fy tawyl alqran, (mrj'e sabq), (11/475).
(63) Alfra', yhya bn zyad, m'eany alqran, (mrj'e sabq), (1/113).
(64) Alfra', yhya bn zyad, m'eany alqran, (mrj'e sabq), (1/226).
(65) Abn 'etyh, 'ebd alhq, almhrr alwjyz fy tfsyr alktab al'ezyz, (mrj'e sabq), (2/502).
(66) Abn 'etyh, 'ebd alhq, almhrr alwjyz fy tfsyr alktab al'ezyz, (mrj'e sabq), (4/51).
(67) Alskry, abw s'eyd, shrh ash'ear alhdlyyn, thqyq: 'ebd alstar fraj, mktbh dar al'erwbh, msr, (1/43).
(68) Abn 'etyh, 'ebd alhq, almhrr alwjyz fy tfsyr alktab al'ezyz, (mrj'e sabq), (2/561).
(69) Abn 'etyh, 'ebd alhq, almhrr alwjyz fy tfsyr alktab al'ezyz, (mrj'e sabq), (2/561).
(70) Altbry, mhmd bn jryr, jam'e albyan fy tawyl alqran, (mrj'e sabq), (7/119).
(71) Abn hyan, mhmd bn ywsf, albhr almhyt, (mrj'e sabq), (3/36).
(72) Almthna, m'emr, mjaz alqran, thqyq: mhmd f'ead szkyn, mktbh alkhanjy, alqahrh, 1381h, (1/101).
(73) Alfra', yhya bn zyad, m'eany alqran, (mrj'e sabq), (1/230).
(74) Alanbary, abw bkr mhmd bn alqasm, eydah alwqf walabtda', thqyq: mhyy aldyn 'ebd alrhmn rmdan, mtbw'eat mjm'e allghh al'erbyh, dmshq, 1390h, (1/128).
(75) Abn hyan, mhmd bn ywsf, albhr almhyt, (mrj'e sabq), (3/36).
(76) Abn hyan, mhmd bn ywsf, albhr almhyt, (mrj'e sabq),